وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Thursday, 30 October, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

بحضور وزير الطاقة... «كاوست» و«سيسكو» تطلقان معهدًا رائدًا للذكاء الاصطناعي

الرياض

بحضور صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة رئيس مجلس أمناء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست)، أعلنت جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست) وشركة سيسكو، الرائدة عالميًا في مجالات الشبكات والأمن السيبراني، عن توسع كبير في شراكتهما الإستراتيجية من خلال إنشاء معهد متطور للذكاء الاصطناعي في حرم الجامعة في محافظة ثول.

وتهدف المبادرة إلى الجمع بين ريادة سيسكو العالمية في مجالات الشبكات والأمن السيبراني والبنية التحتية السحابية للذكاء الاصطناعي، والأبحاث الأكاديمية المتميزة في كاوست، ومرافقها البحثية المتطورة، ودورها المحوري في التعليم.

وستتركز أنشطة المعهد على البحث والتطوير والتعليم في مجالات الذكاء الاصطناعي، وسيمثل محطة بارزة في مسيرة تعزيز الابتكار وتنمية الكفاءات الوطنية المتخصصة في هذا المجال داخل المملكة، وبالاستناد إلى أكثر من عقدين من التعاون بين سيسكو والمملكة، وإلى رؤية مشتركة للتحول الرقمي، يسعى المعهد الجديد لأن يكون ركيزة أساسية للابتكار في الذكاء الاصطناعي بالمملكة، انسجامًا مع رؤية المملكة 2030.

وقال رئيس جامعة كاوست البروفيسور إدوارد بيرن، بهذه المناسبة: "إن التعاون المستمر مع سيسكو كان له دور أساسي في تحقيق رؤية كاوست"، مشيرًا إلى أن المعهد الجديد للذكاء الاصطناعي يُعد خطوة محورية في تمكين طلباتهم من اكتساب المهارات اللازمة لوظائف المستقبل، بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030، ويعزز مكانة كاوست الرائدة في التعليم والبحث العلمي والتقني.

وأكد رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لشركة سيسكو تشاك روبنز من جانبه، أهمية تطوير الكوادر البشرية الماهرة بسرعة لمواكبة وتيرة الابتكار المتسارعة، خاصة أن الذكاء الاصطناعي على أعتاب فتح آفاق غير مسبوقة للنمو الاقتصادي، وذلك من أجل استثمار الإمكانيات الهائلة للذكاء الاصطناعي وتسريع مسيرة المملكة نحو تحقيق رؤيتها 2030.

وأضاف أن معهد سيسكو للذكاء الاصطناعي في كاوست يستند إلى شراكتنا الممتدة مع المملكة لأكثر من 25 عامًا، برؤية مشتركة تضمن تمكين الجميع من الاستفادة من الإمكانات غير المحدودة للذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية.

وسيركز المعهد على الأبحاث التطبيقية في أنظمة الاتصال المعززة بالذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية المتقدمة للثورة الصناعية الخامسة، بما في ذلك المصانع الذكية، إلى جانب أنظمة التنقل الذاتي والنقل الذكي، كما سيولي المعهد

اهتمامًا خاصًا بتطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تُعنى بقطاعات حيوية مثل المياه، والطاقة، والغذاء، والصحة.

وستتضمن مساهمات سيسكو في المعهد تقديم أحدث تقنياتها، بما في ذلك نظام "Cisco AI POD"، وهو منصة بنية تحتية للذكاء الاصطناعي قابلة للتعديل ومُعتمدة مسبقًا لتشغيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي المعقدة، إذ يُعد هذا النظام بمثابة مصنع ذكاء اصطناعي جاهز يسهّل بناء مراكز البيانات وتشغيل عمليات الذكاء الاصطناعي المعقدة بسرعة وأمان وعلى نطاق واسع.

وتهدف هذه المبادرة أيضًا إلى تطوير المواهب المحلية في مجال الذكاء الاصطناعي، بالاستناد إلى التزام سيسكو الأخير بتوفير تدريب رقمي مجاني لنحو (500) ألف متعلّم في المملكة العربية السعودية خلال خمس سنوات عبر أكاديمية سيسكو للشبكات، مع التركيز على مجالات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وعلوم البيانات، والبرمجة.

ويأتي ذلك استكمالًا لإنجازات الأكاديمية التي درّبت أكثر من (480) ألف متعلم ومتعلمة في المملكة حتى الآن، وبلغت نسبة مشاركة النساء (36%)، كما يُعدّ معهد الذكاء الاصطناعي جزءًا من برنامج تسريع التحول الرقمي الوطني (CDA) التابع لشركة سيسكو، الذي ساهم منذ عام 2016 في دفع عجلة التحول الرقمي في المملكة، حيث تم تنفيذ (23) مشروعًا رئيسًا في مجالات حيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمدن الذكية والخدمات الحكومية.

وسيُشرف على المعهد مجلس إدارة مشترك يضم ممثلين من كاوست وسيسكو لتقديم التوجيه الإستراتيجي وضمان تكامل الجهود في تحقيق أهدافه المشتركة.

وزير الطاقة يحذر من مخاطر انعدام مصادر الطاقة الموثوقة المستدامة

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

حذر وزير الطاقة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، العالم من مخاطر انعدام مصادر الطاقة المعتمدة المستدامة والتي يؤدي افتقارها إلى نهاية اقتصاد أي بلد في العالم، مشدداً على مضي المملكة العربية السعودية قدماً بالسير في الطريق الصحيح نحو إثبات قدرتها على المنافسة في توفير الطاقة الميسورة للعالم بأقل التكاليف وبأعلى معايير الجودة والتكنولوجيا، وذلك على أثر مشاركته الفاعلة في مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار، بجلسة حوارية بعنوان "تعزيز تنافسية الاقتصاد في قطاع الطاقة"، يوم الثلاثاء.

وقال الأمير عبدالعزيز بن سلمان، نعمل بمختلف مجالات الطاقة بدون استثناء، والمملكة توفر منظومة الطاقة الأكثر كفاءة وتنافسية وموثوقية، ونحاول إثبات قدرتنا على المنافسة في توفير الطاقة في العالم من مختلف مصادرها المتعددة، ملفتاً إلى أن الاقتصاد الجديد يغير أسلوب حياة العالم ويحتاج لكمية كبيرة من الطاقة، مشيراً إلى أن استهلاك الطاقة سيرتفع بين 35% - 50% حتى 2050 إضافة لارتفاع التكلفة.

وأكد وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بأن المملكة تتبع نظاماً بسيطاً جداً قائماً على توليد الطاقة بالاعتماد على الشركات الوطنية الكبرى في مشاريع الطاقة المتجددة، مثل أكوا باور التي تعمل بالشراكة مع أرامكو وصندوق الاستثمارات، مشيراً ايضاً لمشروع نجران للطاقة الشمسية وهو الثاني عالمياً من حيث التكلفة المنخفضة.

وأكد أن "الاستدامة في الطاقة هي أساس نمو الاقتصاد الجديد وتطور الصناعة والخدمات، ويجب أن نتهيأ لها اليوم لمستقبل 2030 وما بعده"، قائلا: "أؤمن أن 90% من السعوديين سيقولون نعم، أننا نسير في الاتجاه الصحيح".

وفي مجال البطاريات، نبه وزير الطاقة بأن السعودية تستهدف تجاوز الصين في سباق خفض تكاليف تخزين الطاقة بالبطاريات العام المقبل لتكون بذلك البلد الأكثر تنافسية في العالم بهذا المجال، وكشف أن تكلفة المشاريع ذات السعة التخزينية لأربع ساعات تبلغ حوالي 409 دولارات لكل كيلوواط في السعودية، أي أقل بنسبة 77% مُقارنة بألمانيًا، بينما تقترب من الصين التي تصل تكلفتها إلى 404 دولارات.

وقال الأمير عبدالعزيز بن سلمان إن على الصين الانتباه إلى التقدم الذي تحرزه المملكة في مجال البطاريات، موضحًا: "بدأنا قبل سنتين، انظروا موقعنا من الصين، من نفس الشركة التي نشتري منها البطاريات، فنحن قادمون للمنافسة بقوة العام المقبل في مجال البطاريات".

وأوضح الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن المملكة تُكثف مشاريع الطاقة المتجددة والتخزين بالبطاريات إضافة إلى أتمتة شبكة التوزيع بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة الضرورية للاقتصاد الجديد.

على مستوى الغاز الطبيعي، وقال وزير الطاقة إن المملكة تتفوق عالميًا في تنافسية سلاسل التوريد، ما يمنحها ميزة لدعم اقتصاد المستقبل وتعزيز مكانتها في أسواق الطاقة العالمية، لافتًا إلى أن الأسعار تتراوح في الصين بين 8 و10.3 دولارات، وفي الهند 7.15 دولارات، بينما تسجل الولايات المتحدة 4.31 دولارات، ويعكس هذا الفارق الكبير الميزة التنافسية للمملكة في تكلفة إنتاج وتوريد الغاز".

وتضخ المملكة استثمارات ضخمة في مشاريع الطاقة النظيفة وأنظمة التخزين الحديثة، جنبًا إلى جنب مع التوسع في مشاريع الطاقة التقليدية، ساعيةً لتحقيق مستهدفها بتوليد نصف احتياجاتها من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول 2030. فضلاً عن التزام المملكة بإيجاد طريقة لإثبات أن تكون أحد أكبر مقدمي الهيدروكربون مع المحافظة على الكوكب والاستمرار في ذلك.

وكانت المملكة قد ارست 5 مشاريع جديدة للطاقة المتجددة بسعة 4500 ميجاوات وذلك بتكلفة استثمارية تجاوزت 9 مليارات ريال سعودي (2.4 مليار دولار أمريكي). تمت الترسية بحضور وزير الطاقة رئيس مجلس مديري الشركة السعودية لشراء الطاقة "المشتري الرئيس" الأمير عبدالعزيز بن سلمان.

وتتضمن المشاريع إنتاج الكهرباء من مصادر الرياح والطاقة الشمسية، وتأتي ضمن المرحلة السادسة من البرنامج الوطني للطاقة المتجددة الذي تشرف عليه وزارة الطاقة السعودية، وحقق مشروع الدوادمي لطاقة الرياح، رقما قياسيا عالميا كأقل تكلفة لإنتاج الكهرباء من الرياح، حيث بلغ 1.33803 سنت أمريكي لكل كيلووات ساعة. في حين حقق مشروع نجران للطاقة الشمسية ثاني أقل تكلفة عالميا بعد مشروع الشعيبة 1، بسعر 1.09682 سنت أمريكي لكل كيلووات ساعة.

وشملت المشاريع الأخرى مشروع الدرب للطاقة الشمسية بسعة 600 ميجاوات في منطقة جازان، ومشروع صامطة بسعة 600 ميجاوات، ومشروع السفن بسعة 400 ميجاوات في منطقة حائل، مع تسجيل تكاليف إنتاج منافسة عالميًا.

توقيع اتفاقيات لتمويل 5 مشروعات طاقة شمسية في السعودية

الشرق الأوسط

أعلنت «أكوا باور»، بالشراكة مع «بديل»؛ إحدى شركات «صندوق الاستثمارات العامة»، و«أرامكو السعودية»، على هامش النسخة الـ9 من مؤتمر «مبادرة مستقبل الاستثمار»، عن توقيعها اتفاقيات لتمويل 5 مشروعات طاقة شمسية.

ويستهدف المشروع توليد 12 ألف ميغاواط؛ بهدف تزويد «الشركة السعودية لشراء الطاقة» بالكهرباء النظيفة بموجب اتفاقيات شراء طويلة الأجل.

وتأتي هذه المشروعات ضمن «البرنامج الوطني للطاقة المتجددة» الذي تشرف على تنفيذه وزارة الطاقة، في جزء من التزام «صندوق الاستثمارات العامة» بتطوير 70 في المائة من مستهدف المملكة لتوليد الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.

رئيس "أرامكو": الطلب على النفط قوي والسوق تترقب أثر العقوبات على روسيا

العربية

قال الرئيس التنفيذي لشركة "أرامكو" السعودية، أمين الناصر، اليوم الثلاثاء، إن الطلب على النفط قوي حتى قبل فرض عقوبات على شركتي "روسنفت" و"لوك أويل" الروسيتين.

ورداً على سؤال عن أسعار النفط خلال "مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار" في الرياض، أجاب الناصر قائلاً: "علينا الآن أن ننتظر ونرى ما ستسفر عنه العقوبات".

وأضاف: "لكننا نعلم يقيناً أن الطلب قوي حتى قبل فرض هذه العقوبات على روسنفت ولوك أويل"، وفقًا لـ "رويترز".

وفي 22 أكتوبر/تشرين الأول فرض الرئيس الأميركي دونالد ترامب عقوبات على شركتي النفط الروسيتين بسبب الحرب في أوكرانيا.

واستهدفت بريطانيا قبل ذلك بأسبوع الشركتين، إلى جانب 44 ناقلة نفط تابعة لما يسمى "أسطول الظل الروسي"، فيما وصفته بأنه مسعى جديد لتشديد العقوبات على قطاع الطاقة الروسي للحد من الإيرادات التي تصل إلى "الكرملين".

وتنتج "لوك أويل"، ومقرها موسكو، نحو 2% من النفط العالمي.

وشدد الناصر على أن قطاع النفط والغاز سيظل لاعباً مهماً في مزيج الطاقة لعقود مُقبلة وأن التحولات السياسية في بعض أنحاء العالم أقرت بأهمية الهيدروكربونات.

وقال: "مررنا بفترة كان الجميع يتحدث فيها عن مصادر الطاقة المتجددة والبدائل والاستغناء عن النفط والغاز، (لكننا) كثيراً ما نشهد الآن تراجعاً وتحولاً (عن هذا التوجه)".

«أرامكو السعودية»: الغاز الطبيعي أصبح الآن مصدر طاقة دائماً

الشرق الأوسط

قال نائب الرئيس التنفيذي للاستراتيجية والتطوير المؤسسي في «أرامكو السعودية»، أشرف الغزاوي، يوم الأربعاء، إن الغاز الطبيعي لم يعد مجرد وقود انتقالي، بل أصبح، الآن، عنصراً أساسياً في مشهد الطاقة.

وأضاف الغزاوي، خلال كلمة له في مؤتمر «مبادرة مستقبل الاستثمار» في يومه الثاني، أن الغاز يُرسّخ مكانته بصفته عامل تمكين رئيسياً لنمو الطلب المرتبط بالذكاء الاصطناعي.

السوداني يؤكد أهمية طريق منفذ الجميمة في زيادة التبادل التجاري بين العراق والسعودية

الشرق الأوسط

بغداد: حمزة مصطفى

أطلق رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، الأربعاء، العمل التنفيذي لمشروع تأهيل طريق السماوة (المملحة) - قضاء السلمان - منفذ الجميمة - الحدود السعودية ضمن محافظة المثنى بطول 219 كم ذهاباً وإياباً.

وأكد السوداني أن الطريق يعد أحد أهم المشاريع بالمحافظة، ويمثل شرياناً اقتصادياً مهماً للمثنى وبقية المحافظات مع الجارة السعودية؛ حيث سيعمل على زيادة وتسهيل حركة المسافرين والحجاج والمعتمرين، وزيادة التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين، فضلاً عن كونه إضافة مهمة لشبكة الطرق على المستويين المحلي والإقليمي، ويؤسس لشراكة وتبادل تجاري أوسع، ما سينعكس إيجاباً على الواقع التنموي للمحافظة.

وأوضح السوداني أن هذا الطريق يخترق بادية السماوة، ما يسهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمارات، ولا سيما في مجالات الزراعة والصناعة والتعدين، مشيراً إلى ما تتميز به المثنى من وفرة للموارد الطبيعية وحركة التنمية المتصاعدة.

وبيّن رئيس الوزراء أن الحكومة توجهت لكل المحافظات انطلاقاً من رؤية ومنهجية عمل تهدف إلى النهوض بواقع خدمات البنى التحتية، عبر تسخير المشاريع الخدمية باتجاه دفع التنمية، وفق خصوصية موارد كل محافظة والفرص المتوفرة فيها.

يذكر أن المشروع سينفذ بإشراف من وزارة الإعمار والإسكان ووفق المواصفات المعدة من قبل المختصين، وبطول 219 كم بممرين ذهاباً وإياباً، مع 6 محطات للوقوف على جانبي الطريق.

من جهته، عد محافظ المثنى مهند العتابي، في كلمة له خلال افتتاح هذا المشروع، إنه «يُعدّ من أهم المشاريع الاستراتيجية للمحافظة، لما له من دور في تنشيط الحركة الاقتصادية في بادية المثنى وتسهيل حركة النقل نحو المنفذ الحدودي».

الطاقة السعودية المستدامة

وعزّز العراق خلال السنوات الأخيرة من طبيعة شراكته الاقتصادية والتجارية مع المملكة العربية السعودية من خلال تأسيس المجلس الأعلى العراقي . السعودي، في ميادين الاقتصاد والاستثمار والتجارة، فضلاً عن الربط الكهربائي بين البلدين، وهو أحد أهم المشاريع التي يراهن عليها العراق لجهة الاستقرار في ميدان الطاقة الكهربائية، وتقليل الاعتماد على واردات الطاقة من إيران.

كان العراق قد أعلن، يوم الأحد الماضي، أنه يعمل على تنفيذ ربط كهربائي جديد مع السعودية؛ لتوفير الإمدادات الطاقوية، مما قد يساعد بغداد في حل أزمة انقطاع الكهرباء.

وأوضح المتحدث باسم وزارة الكهرباء العراقية أحمد موسى أن «العراق يعمل حالياً على تنفيذ ربط جديد مع المملكة العربية السعودية؛ حيث جرى توقيع العقد الاستشاري والفني الخاص بالمشروع؛ تمهيداً لبدء أعمال التنفيذ».

وأكد أن نسبة إنجاز مشروع الربط الكهربائي مع دول مجلس التعاون الخليجي بلغت نحو 93 في المائة، ضمن مرحلته الأولى.

وقال موسى إن «العراق دخل مرحلة جديدة في مجال الربط الكهربائي الإقليمي، على غرار ما تُطبقه دول الخليج ودول الاتحاد الأوروبي، في إطار السعي لتحقيق التكامل في منظومات الطاقة وتبادلها بين الدول».

تجدر الإشارة هنا إلى أن إمدادات الطاقة من إيران غير مستقرة حالياً، نتيجة خضوعها للعقوبات الأميركية، لأن إيران من جهتها تقلص توريد الطاقة الكهربائية إلى العراق في وقت الذروة، وهي أشهر الصيف الحارة، بينما الربط الكهربائي سواء مع السعودية وعدد من دول الخليج العربي الأخرى، سيوفر استدامة واستقراراً على مستوى الطاقة الكهربائية.

النفط يرتفع وسط انخفاض المخزونات والتفاؤل باجتماع القمة الأميركية الصينية

العربية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ارتفعت أسعار النفط، أمس الأربعاء، وسط انخفاض مخزونات النفط الخام الأميركية، والتفاؤل باجتماع قادة الولايات المتحدة والصين، أكبر مستهلكين للنفط في العالم.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 22 سنتًا، أو 0.34 %، لتصل إلى 64.62 دولارًا للبرميل عند الساعة 07:45 بتوقيت غرينتش، كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بمقدار 20 سنتًا، أو 0.33 %، لتصل إلى 60.35 دولارًا.

وأعلنت وزارة الخارجية الصينية، يوم الأربعاء، أن الرئيس الصيني شي جين بينغ سيلتقي الرئيس الأمريكي دونالد ترمب يوم الخميس في مدينة بوسان الكورية الجنوبية. وأضافت أن الاجتماع "سيُعطي زخمًا جديدًا لتطوير العلاقات الأميركية الصينية"، مُضيفةً أن بكين مُستعدة للعمل معًا لتحقيق "نتائج إيجابية".

وأعربت الصين أيضًا عن انفتاحها على مواصلة التعاون مع الولايات المتحدة بشأن الفنتانيل، بعد أن صرّح ترمب بتوقعه خفض الرسوم الجمركية على السلع الصينية مقابل التزام بكين بكبح صادرات المواد الكيميائية الأولية للفنتانيل.

وأفادت مصادر في السوق، نقلاً عن بيانات معهد البترول الأمريكي الصادرة يوم الثلاثاء، بانخفاض مخزونات النفط الخام والبنزين ونواتج التقطير في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي. انخفضت مخزونات الخام بمقدار 4.02 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في 24 أكتوبر.

وانخفضت مخزونات البنزين بمقدار 6.35 مليون برميل، بينما انخفضت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 4.36 مليون برميل عن الأسبوع السابق. أدت عمليات السحب التي فاقت التوقعات إلى ارتفاع قصير الأجل في الأسعار خلال جلسة التداول الأخيرة، وواصلت دعم السوق.

وقالت بريانكا ساشديفا، كبيرة محللي السوق في فيليب نوفا، إن السحب المفاجئ من المخزونات الأميركية ساهم في دعم الأسعار، إلا أن تفاعل مخاطر العقوبات وموقف أوبك+ يُحرك الأسواق. وأضافت: "هذا لا يعني أن هذا الارتفاع له آفاق صعودية غير محدودة. فبينما تتزايد التوقعات بشأن العقوبات والإمدادات، لا يزال الطلب ضعيفًا، ولا تزال الطاقة الإنتاجية الفائضة موجودة".

وسجل خام برنت، وخام غرب تكساس الوسيط الأسبوع الماضي أكبر مكاسب أسبوعية لهما منذ يونيو بعد أن فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترمب عقوبات على روسيا تتعلق بأوكرانيا لأول مرة في ولايته الثانية، مستهدفًا شركتي النفط الرئيسيتين لوك أويل، وروسنفت.

مع ذلك، ضغطت الشكوك، في أن العقوبات ستُعوّض

فائض العرض، والحديث عن زيادة إنتاج أوبك+، على الأسعار، حيث انخفض كلا الخامين القياسيين بنسبة 1.9 %، أو أكثر من دولار واحد، في الجلسة السابقة. وصرح الكرملين يوم الثلاثاء بأن روسيا توفر طاقة عالية الجودة بسعر جيد، وأن شركاءها سيقررون بأنفسهم ما إذا كانوا سيشترون طاقتها بعد تطبيق الولايات المتحدة عقوباتها.

وأفادت مصادر في قطاع التكرير بأن العديد من مصافي التكرير الهندية أوقفت طلباتها الجديدة على النفط الروسي مؤقتًا في انتظار توضيحات من الحكومة والموردين، بينما لجأ بعضها إلى السوق الفورية بحثًا عن بدائل. ومع ذلك، أعلنت شركة النفط الهندية المملوكة للدولة يوم الثلاثاء أنها لن تتوقف عن شراء النفط الروسي طالما أنها تمتثل للعقوبات.

من جهة أخرى، صرح وزير الاقتصاد الألماني بأن الحكومة الأميركية قدمت ضمانات كتابية بأن أعمال شركة روسنفت في ألمانيا ستكون معفاة من العقوبات لأن أصولها لم تعد تحت السيطرة الروسية. وفي السياق ذاته، أوضح المحلل في مجموعة "برايس فيوتشرز" فيل فلين، أن منح واشنطن هذا الإعفاء لألمانيا يشير إلى إمكانية وجود هامش للتحايل على العقوبات، ما يخفف المخاوف بشأن تراجع كبير في الإمدادات.

على صعيد الامدادات، أفادت مصادر أن أوبك+، أكبر تجمع للدول المنتجة للنفط في العالم، تتجه نحو زيادة متواضعة في الإنتاج في ديسمبر، بزيادة قدرها 137 ألف برميل يوميًا.

وذكرت شركة هايتونغ للأوراق المالية في مذكرة لها، أنه مع دخول النصف الثاني من الأسبوع، قد يدعم قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي المرتقب بشأن أسعار الفائدة، واجتماع قادة الولايات المتحدة والصين، معنويات السوق.

الطلب على النفط الخام قوي

في جانب آخر، صرّح الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية العملاقة للنفط، أمين الناصر، يوم الثلاثاء، بأن الطلب على النفط الخام كان قوياً حتى قبل فرض العقوبات على شركات النفط الروسية الكبرى، وأن الطلب الصيني لا يزال قويًا.

وقال الناصر إن الذكاء الاصطناعي رهان أرامكو للسنوات العشر المقبلة، وإن الشركة ستُركز خلال السنوات العشر المُقبلة على زيادة إنتاج الغاز وتعزيز استثمارات الطاقة المتجددة، لكنه أوضح أن عنصر الذكاء الاصطناعي والرقمنة سيكون حاسمًا في عمليات الشركة.

وكشف الناصر، عن التوجه نحو زيادة إنتاج الغاز بأكثر من 60 % بحلول عام 2030، إلى جانب تنمية استثمارات الطاقة المتجددة والكيميائيات المُسالة، للاستفادة من النمو القوي الذي تشهده الأسواق المختلفة. وأكد أن "النفط والغاز سيستمران في لعب دور محوري ضمن مزيج الطاقة العالمي لعقود مقبلة".

وعن الذكاء الاصطناعي والرقمنة في أعمال أرامكو، قال الناصر: "جميع مرافقنا متصلة عبر أنظمة رقمية متقدمة، ولدينا بيانات عالية الجودة ومواهب مدربة في الذكاء الاصطناعي، يبلغ عددهم نحو 6000 متخصص".

ووفقًا للناصر، بلغت القيمة المحققة من التكنولوجيا في أرامكو ملياري دولار في 2023، ويتوقع أن ترتفع إلى 4 مليارات دولار في 2024، بينما يُنتظر أن تتراوح بين 2 و4 مليارات دولار سنويًا في 2025، موضحًا أن نصف هذه

القيمة يأتي من الذكاء الاصطناعي وحده، والنصف الآخر من مشاريع الرقمنة.

وأبرمت شركة أرامكو السعودية مع تحالف صفقة بـ11 مليار دولار لمشروع الجافورة للغاز، بنظام استئجار وإعادة تأجير لمرافق معالجة الغاز في الجافورة، وذلك مع ائتلاف مكوّن من مستثمرين دوليين، بقيادة صناديق تديرها "جلوبال إنفراستركتشر بارتنرز"، المعروفة باسم "جي آي بي" والتابعة لشركة "بلاك روك".

ويتكون ائتلاف المستثمرين الذي تقوده "جي آي بي" من: شركة حصانة الاستثمارية، والصندوق العربي للطاقة، و"إنفستكورب أبردين إنفراستركتشر بارتنرز"، بالإضافة إلى مستثمرين مؤسسيين آخرين من شمال وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط.

وكجزء من الصفقة، ستقوم شركة الجافورة لنقل ومعالجة الغاز (جي إم جي سي) – وهي شركة تابعة لأرامكو السعودية تم إنشاؤها حديثًا – باستئجار حقوق التطوير والاستخدام لمعمل الغاز في الجافورة، ومرفق رياس لتجزئة سوائل الغاز الطبيعي، وإعادة تأجيرها مرة أخرى إلى أرامكو السعودية بموجب اتفاقية لمدة 20 عامًا. وستحصل شركة (جي إم جي سي) على تعرفة تدفعها أرامكو السعودية مقابل منحها الحق الحصري في استلام ومعالجة الغاز الخام المستخلص من الجافورة.

ولا تفرض الصفقة أيّ قيود على كمّيات إنتاج أرامكو السعودية التي ستحتفظ بحصة ملكية قدرها 51 % في شركة (جي إم جي سي)، بينما يحتفظ المستثمرون بقيادة (جي آي بي) بحصة 49 % المتبقية.

وفي تطورات الرسوم الجمركية الامريكية، أظهر تقرير نشرته شركة ديلويت يوم الأربعاء أن الرسوم الجمركية الشاملة التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب سترفع تكاليف التشغيل، وتعطل سلاسل التوريد، وتضعف زخم الاستثمار في صناعة النفط والغاز في عام 2026.

يعتمد قطاع الطاقة بشكل كبير على سلاسل التوريد العالمية، وتُعد المواد المستوردة دوليًا، مثل منصات الحفر والصمامات والضواغط والصلب المتخصص، أساسيةً لعملياته. وأفاد التقرير أن الرسوم الجمركية الأميركية على هذه المكونات وغيرها من مواد الإدخال الرئيسية، بما في ذلك الصلب والألمنيوم والنحاس، قد تزيد من تكاليف المواد والخدمات عبر سلسلة القيمة بنسبة تتراوح بين 4 % و40 %، مما قد يُقلص هوامش ربح الصناعة.

فرضت الولايات المتحدة رسومًا جمركية على مجموعة واسعة من الواردات، بما في ذلك رسوم تتراوح بين 10 % و25 % على المواد الخام غير المشمولة باتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، و50 % على الفولاذ والألمنيوم والنحاس.

وأفادت ديلويت في تقريرها بأن هذه الرسوم قد تُعيد تشكيل هيكل تكاليف صناعة النفط والغاز، وتُزيد من حالة عدم اليقين بشأن مصادر المواد الخام. وقد يُؤجّل التضخم وعدم اليقين المالي الناجمان عن الرسوم الجمركية قرارات الاستثمار النهائية ومشاريع الحقول البحرية الجديدة التي تزيد قيمتها عن 50 مليار دولار إلى عام 2026 أو بعده.

ونتيجةً لذلك، قد يُواجه المُشغّلون صعوبةً في تعويض التكاليف المرتفعة، مما قد يُضعف في نهاية المطاف نشاط الاستثمار في هذا القطاع، وفقًا للتقرير. ومع ارتفاع تكاليف المدخلات وتزايدها عبر سلسلة القيمة في شكل تعديلات على الأسعار، تتوقع ديلويت أن تعيد شركات النفط والغاز

التفاوض على العقود مع تضمين بنود التصعيد والقوة القاهرة لتقاسم المخاطر والحد من التعرض للتقلبات.

وأفادت ديلويت بأن الاضطرابات المستمرة قد تدفع الشركات إلى إعطاء الأولوية لمرونة سلسلة التوريد على حساب المصادر الأقل تكلفة، والتحول إلى موردين محليين أو غير خاضعين للرسوم الجمركية، واستخدام مناطق التجارة الخارجية أو إعادة تصنيف الرسوم الجمركية لإدارة الرسوم.

ويُعد هذا التحول مهمًا بالنظر إلى اعتماد الولايات المتحدة على الواردات، حيث سيتم تلبية ما يقرب من 40 % من طلب الدول النفطية على السلع الأنبوبية في عام 2024 من مصادر أجنبية.

وكانت أسعار النفط قد ارتفعت بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، حيث هدد تجدد العمل العسكري بين إسرائيل وحماس بزعزعة وقف إطلاق النار الأخير، على الرغم من أن الحذر الذي ساد قبل اختتام اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أبقى المتداولين على الحياد.

لكن أسعار النفط الخام ظلت هشة وسط مخاوف مستمرة من وفرة وشيكة في المعروض، خاصة وأن التقارير الأخيرة أظهرت أن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها يستعدون لزيادة الإنتاج مجدداً.

توقفت مكاسب أسعار النفط إلى حد كبير بسبب ترقب قرار الاحتياطي الفيدرالي. من المتوقع على نطاق واسع أن يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، خاصةً بعد أن أظهرت بيانات الأسبوع الماضي مزيدًا من التباطؤ في التضخم الأمريكي.

لكن التركيز سينصبّ بشكل مباشر على تعليقات رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول، بشأن الاقتصاد والسياسة النقدية المستقبلية، خاصةً مع انقسام الأسواق حول مدى استمرار خفض الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة.

انخفاض مخزونات النفط الأميركية 6.8 مليون برميل بأكثر من التوقعات

الشرق الأوسط

أعلنت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، الأربعاء، انخفاض مخزونات الخام والبنزين والمقطرات في الولايات المتحدة خلال الأسبوع الماضي.

وقالت الإدارة، في تقريرها الأسبوعي الذي يحظى بمتابعة واسعة، إن مخزونات الخام انخفضت بمقدار 6.86 مليون برميل لتصل إلى 416 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 24 أكتوبر (تشرين الأول)، مقارنة بتوقعات المحللين في استطلاع أجرته «رويترز» بانخفاض قدره 211 ألف برميل.

وأضافت الإدارة أن مخزونات الخام في مركز التسليم في كوشينغ بولاية أوكلاهوما ارتفعت بمقدار 1.33 مليون برميل خلال الأسبوع.

وأشارت الإدارة إلى أن معدلات استهلاك النفط الخام في مصافي التكرير انخفضت بمقدار 511 ألف برميل يومياً، بينما انخفضت معدلات التشغيل بنقطتين مئويتين خلال الأسبوع لتصل إلى 86.6 في المائة.

وذكرت الإدارة أن مخزونات البنزين الأميركية انخفضت هي الأخرى، بمقدار 5.94 مليون برميل خلال الأسبوع لتصل إلى 210.7 مليون برميل، مقارنة بتوقعات المحللين بانخفاض قدره 1.9 مليون برميل.

وأظهرت البيانات انخفاض مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل ووقود التدفئة، بمقدار 3.36 مليون برميل خلال الأسبوع لتصل إلى 112.2 مليون برميل، مقارنة بتوقعات بانخفاض قدره 1.74 مليون برميل.

وأضافت إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن صافي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام انخفض الأسبوع الماضي بمقدار 1.03 مليون برميل يومياً.

ديميترييف: العقوبات على النفط الروسي رفعت أسعار الطاقة عالمياً

الشرق الأوسط

الرياض: عبير حمدي

حذّر كيريل ديميترييف، الرئيس التنفيذي لـ«صندوق الاستثمار الروسي»، من التداعيات الاقتصادية الواسعة للعقوبات المفروضة على شركات النفط الروسية، مؤكداً أنها قلّصت الإمدادات العالمية للطاقة، وتسببت في ارتفاع الأسعار بالأسواق العالمية، متوقعاً أن تنعكس بشكل مباشر على المستهلك الأميركي.

وقال ديميترييف، خلال مشاركته في مؤتمر «مبادرة مستقبل الاستثمار» بالعاصمة السعودية الرياض، إن العقوبات على روسيا «لا يمكن أن تمرّ دون تكلفة»، مضيفاً أن «العقوبات على النفط الروسي ستقلل من إمدادات النفط إلى العالم، وسترفع أسعار الطاقة عالمياً؛ لأن روسيا لا يمكن الاستبدال بها بالكامل...وأدت هذه العقوبات إلى ارتفاع أسعار البنزين في محطات الوقود الأميركية، قبل منتصف الليل مباشرةً (ليل فرض العقوبات). هذه هي نتيجة العقوبات على الطاقة».

وأشار إلى أن أحد المسؤولين الأميركيين تجنّب مؤخراً الإجابة عن سؤال يتعلق بتداعيات تلك العقوبات، مضيفاً أن «الحقائق واضحة لأي مراقب للسوق، وهذه النتائج لا يمكن إخفاؤها».

مدفوعات مستقلة

ويعتقد ديميترييف أنه على المدى المتوسط، «ما سيحدث هو أن الدول، خصوصاً في الجنوب العالمي، ستتجه إلى إنشاء أنظمة مدفوعات مستقلة وأنظمة أخرى لا يمكن استخدامها سلاحاً».

الصناديق السيادية

وفي سياق آخر، أثنى الرئيس التنفيذي لـ«صندوق الاستثمار الروسي» على تجربة «صندوق الاستثمارات العامة» السعودي، عادّاً إياه «نموذجاً عالمياً في تحويل الرؤية الاقتصادية إلى نمو ملموس ومربح ومستدام».

وقال: «(رؤية 2030) كانت فرصة لتحويل التنمية إلى أرباح حقيقية، والصناديق السيادية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في المستقبل».

وأضاف أن زيارة الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي، إلى روسيا شكّلت محطة مهمة في تعزيز التعاون بين الصناديق السيادية حول العالم. وتابع: «حين جاء ولي العهد إلى سانت بطرسبرغ وحضر عشاءً جمع نحو 20 صندوقاً سيادياً من مختلف أنحاء العالم، شاهد الجميع القوة الحقيقية للصناديق السيادية في دفع النمو الاقتصادي المستدام. بعد هذا اللقاء، اتخذ عدد من تلك الصناديق قرارات استثمارية مشتركة مع (صندوق الاستثمار الروسي)».

وأكد ديميتريف أن العلاقات بين روسيا والسعودية باتت أوسع تنوعاً، وأنها تمتد إلى قطاعات السياحة والتكنولوجيا والبنية التحتية، مشيراً إلى مشروعات في الغاز الطبيعي المسال وتقنيات النقل الحديثة.

وقال: «الروس يحبون السفر إلى السعودية، وكثير من أصدقائنا من الشرق الأوسط يزورون موسكو ويشعرون بالأمان. التعاون في السياحة والطاقة يعكس الترابط الحقيقي بين البلدين».

الذكاء الاصطناعي

وتطرق ديميتريف إلى التقدّم الروسي في مجال الذكاء الاصطناعي، مؤكداً أن روسيا تمتلك قدرات قوية في البنية التحتية التقنية بفضل تكاليف الطاقة المنخفضة، وأضاف: «لدينا شركة رائعة تُدعى (ياندكس) تعمل في الذكاء الاصطناعي والقيادة الذاتية والروبوتات. وروسيا توفر ميزة الطاقة الرخيصة لدعم البنية التحتية للذكاء الاصطناعي عالمياً».

كما أشار إلى تعاون موسع مع الصين لتطوير مشروعات الذكاء الاصطناعي، مشدداً على أهمية الشراكات الدولية لتسريع الابتكار.

القوة الناعمة والحوار الإنساني

وأكد ديميتريف أن «القوة الناعمة هي الصدق، والعمل الإنساني، والتبادل بين الشباب. هذه هي الطريقة لفهم بعضنا بعضاً، وإيجاد حلول سلمية؛ لأننا غالباً لا نستمع إلى الآخر».

واختتم ديميتريف حديثه بالتأكيد على أن روسيا تسعى إلى ترسيخ السلام عبر التعاون الاقتصادي والتكنولوجي، قائلاً: «نحن واثقون بأننا نسير على طريق السلام. الحوار، وفهم وجهات النظر المختلفة، هما الأساس لضمان الأمن والازدهار للجميع».

«نفط الكويت» تُنفق 3.9 مليار دولار على الاستكشاف حتى عام 2030

الشرق الأوسط

قال كبير مسؤولي «شركة نفط الكويت» إن الشركة تُخطط لإنفاق 1.2 مليار دينار (3.92 مليار دولار) على برنامجها للحفر الاستكشافي حتى عام 2030.

وأوضح نائب الرئيس التنفيذي للاستكشاف والحفر، خالد الملا، في مقابلة مع «رويترز»، أن هذا الإنفاق جزء من موازنة قدرها 9.8 مليار دينار (الكبرى على الإطلاق للشركة) مُخصصة لحفر وصيانة ما يصل إلى 6193 بئراً بنهاية هذا العقد.

وتعكس خطة الإنفاق جهود الكويت، العضو في «أوبك»، لرفع طاقتها الإنتاجية من النفط إلى 4 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2035، والحفاظ عليها حتى عام 2040، من 3.2 مليون برميل يومياً التي أُعلن عنها الشهر الماضي. ومن المتوقع أن تُساهم «شركة نفط الكويت» بـ3.65 مليون برميل يومياً من هذه الطاقة، على أن يأتي المتبقي من منطقة مشتركة مع السعودية.

وقال الملا إن التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك أدوات الذكاء الاصطناعي، جعلت المكامن الأعمق والأصعب وصولاً مجدية اقتصادياً. على سبيل المثال، بدأ حقل «مطربة» في شمال غربي الكويت الإنتاج في عام 2025، بعد عقود من اكتشافه. ومنذ يوليو (تموز) 2024، أعلنت «شركة نفط الكويت» عن 3 اكتشافات بحرية مهمة للنفط والغاز، وأكد الملا أن الشركة حققت نسبة نجاح 100 في المائة بمرحلتها الأولى من الاستكشاف البحري حتى الآن، التي شملت حفر 6 آبار. وستتبعها 18 بئراً أخرى في المرحلة الثانية، وأن الشركة تتوقع الوصول إلى طاقة إنتاجية بحرية تبلغ نحو 150 ألف برميل يومياً بحلول عام 2035. ومع ذلك، قال الملا إنه «من المرجح أن ترتفع هذه الطاقة بعد الاكتشافات البحرية الواعدة الأخيرة».

عمالقة النفط ينضمون إلى "أوبك" في زيادة الإنتاج رغم تراجع الأسعار

اقتصاد الشرق

تستعد أكبر شركات النفط بالعالم لتنفيذ خطط تسريع زيادة الإنتاج عندما تعلن عن أرباحها الأسبوع الجاري، رغم ضعف أسعار الخام وزيادة الإمدادات من "أوبك" وحلفائها.

رجحت تقديرات المحللين التي جمعتها "بلومبرغ" أن تنمو إمدادات "إكسون موبيل" (Exxon Mobil Corp) و"شيفرون" (Chevron Corp) و"شل" (Shell Plc) و"بي بي" (BP Plc) و"توتال إنرجيز" (TotalEnergies SE) بنسبة 3.9% العام الجاري و4.7% في 2026.

لماذا يرتفع إنتاج النفط؟

تستهدف هذه الزيادات، التي تشمل مشاريع جديدة وصفقات استحواذ، اقتناص المكاسب من الارتفاع المتوقع لأسعار الخام في النصف الثاني من العام المقبل.

لكن هذه الزيادات قد تُفاقم تخمة المعروض على المدى القصير.

علق نواه باريت، محلل الأبحاث في شركة "جانوس هندرسون" (Janus Henderson)، التي تُدير نحو 457 مليار دولار: "هم (شركات النفط) يتبنون نظرة طويلة الأجل مفادها أن الطلب على النفط سيكون أقوى بعد عام 2030". وأوضح: "إذا لم يضخوا الاستثمارات اليوم، فستكون محافظهم في وضع غير مواتٍ عندما ترتفع الأسعار".

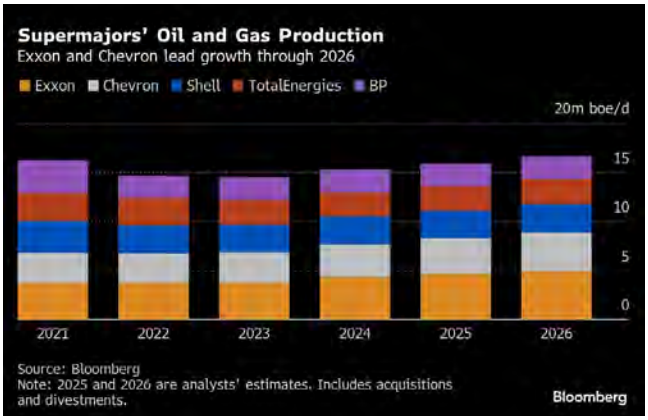

شركات الطاقة تعيد ترتيب أولوياتها

وبعد سنوات من الأرباح الضخمة مع انتعاش الطلب على النفط عقب الجائحة، بدأت كبرى شركات الطاقة في العالم تشعر بوطأة انخفاض أسعار الخام التي تراجعت بنحو 14% هذا العام لتقترب من أدنى مستوياتها في أربع سنوات. ورداً على ذلك، تقلّص هذه الشركات الوظائف، وتخفض الاستثمارات منخفضة الكربون، وتُقلّص عمليات إعادة شراء الأسهم لتوجيه الأموال نحو الجزء الأكثر قيمة في أعمالها: إنتاج النفط والغاز.

قالت بيتي جيانغ، محللة في "باركليز" (Barclays Plc): "جميع الإمدادات التي تدخل السوق تقلّص القدرة الإنتاجية الفائضة لدى "أوبك"، لذا فهناك بصيص من الأمل في نهاية النفق". وأضافت: "سواء كان ذلك في النصف الثاني من عام 2026 أو في عام 2027، ستضيق فجوة العرض والطلب حتماً، والمسألة تتعلق فقط بالتوقيت".

تأثير العقوبات على روسيا

منحت العقوبات الأميركية الأحدث على عملاقتي النفط الروسيتين "روسنفت" (Rosneft PJSC) و"لوك أويل" (Lukoil PJSC) بعض الارتياح من تراجع أسعار النفط العام الجاري، حيث ارتفع خام برنت بنسبة 7.5% الأسبوع الماضي ليتجاوز 65 دولاراً للبرميل. لكن سوق النفط لا تزال تعاني من فائض في المعروض مع اقتراب عام 2026، وتواصل منظمة البلدان المصدّرة للنفط وحلفاؤها التركيز على إضافة مزيد من الإمدادات.

قد يبدو من غير المنطقي أن تضيف الشركات العملاقة براميل جديدة إلى سوق كهذه، لكن المديرين التنفيذيين يركزون على المستقبل، عندما لن يكون الخام وفيراً إلى هذا الحد. لا يزال الطلب على النفط ينمو، وإن كان ببطء، بينما يُتوقع أن يتباطأ إنتاج النفط الصخري الأميركي والإمدادات من الحقول الجديدة في غيانا والبرازيل خلال النصف الثاني من العقد الحالي.

3 محركات وراء نمو إنتاج النفط

يأتي النمو من ثلاثة مصادر رئيسية. المصدر الأول هو الاستثمارات التي أُجريت خلال السنوات القليلة الماضية والتي بدأت تؤتي ثمارها الآن، مثل مشروع "بالمور" التابع لشركة "شيفرون" في خليج المكسيك الأميركي. أما المصدر الثاني فهو المشروعات الجديدة، مثل مشروع "أوارو" الذي تنفذه "إكسون" في غيانا. والمصدر الثالث هو عمليات الاستحواذ، التي تُضيف إلى إنتاج الشركات الفردي دون أن تُضيف براميل جديدة إلى الإمدادات العالمية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك استحواذ "إكسون" على شركة "بايونير ناتشورال ريسورسز" (Pioneer Natural Resources) و"شيفرون" على شركة "هيس" (Hess Corp).

تُحرز الشركات الأميركية العملاقة تقدماً في جميع هذه الجبهات الثلاث، بينما تركز "شل" و"بي بي" حالياً على الجبهتين الأولى والثانية فقط، وذلك لأن انخفاض قيمة أسهمهما يجعل إبرام الصفقات أكثر صعوبة. ويُشكّل هذا الاتجاه تناقضاً حاداً مع تراجع أسعار النفط خلال الجائحة، حين قلّصت الشركات الإنفاق الرأسمالي وأبطأت تنفيذ المشاريع الكبرى نظراً لانهيار الطلب على النفط وعدم التيقن من موعد عودته.

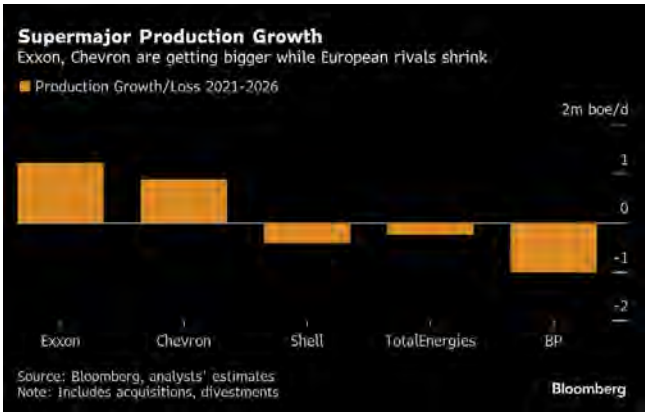

أضافت بيتي جيانغ: "هذه استثمارات تمتد لعدة سنوات" ولا يمكن تسريعها أو إبطاؤها بناءً على تقلبات الأسعار قصيرة الأجل و"بناؤها الآن يعني أنها ستكون جاهزة عندما ترتفع أسعار النفط حتماً".

تخمة المعروض في النفط

بيع عدد أكبر من البراميل سيساعد أيضاً في تخفيف أثر انخفاض الأسعار في الأجل القصير، ويُرجح أن تُحقق الشركات الخمس العملاقة مجتمعة أرباحاً قدرها 21.76 مليار دولار في الربع الثالث، وفقاً لتقديرات المحللين التي جمعتها "بلومبرغ". وهذا يزيد بنسبة 7% عن الأشهر الثلاثة السابقة، مدعوماً بتحسّن هوامش التكرير. لكنه يظل أقل من نصف مستويات عام 2022. وقد رفعت الصناعة منذ ذلك الحين توزيعات الأرباح وعمليات إعادة شراء الأسهم، ما يجعل من الصعب الحفاظ على مستويات هذه المدفوعات.

قال جيمس ويست، المدير العام لأبحاث الطاقة والكهرباء في "ميليوس ريسيرش" (Melius Research): "هذه أكثر تخمة نفطية محسوب حسابها في التاريخ، ما يُشير إلى أنها لن تكون سيئة جداً". وأضاف: "الشركات العملاقة كانت تستعد لهذا الأمر منذ فترة، لكن سيكون هناك ضغط على التدفقات النقدية الحرة".

إبطاء عمليات إعادة شراء الأسهم

شرعت "شيفرون" و"بي بي" و"توتال إنرجيز" بالفعل في إبطاء عمليات إعادة شراء الأسهم، مشيرة إلى تقلبات السوق والحاجة إلى الحفاظ على المرونة في بيئة الأسعار الأضعف. وقد يكون هناك مزيد من هذه الخطوات في الطريق، ما لم تكن الشركات مستعدة لتحمّل ديون أكبر، بحسب ما كتبه المحلل في "آر بي سي كابيتال ماركتس" (RBC Capital Markets)، بيراج بوركاتاريا، في مذكرة بحثية.

وقال: "نتوقع مزيد من خفض عمليات إعادة شراء الأسهم حتى عام 2026". وأضاف: "القدرة على الحفاظ على وتيرة إعادة الشراء تعتمد بشكل كبير على قوة الميزانية العمومية والاستعداد لاستخدامها".

خفض تكاليف عمالقة الطاقة

كما أن التقليصات تطال مجالات أخرى أيضاً. إذ تعمل "بي بي" و"شيفرون" و"إكسون" على تسريح مجتمعة ما يصل إلى 17 ألف وظيفة، في مساعٍ لخفض التكاليف المرتفعة للعمالة. وفي الوقت نفسه، تقلّص الشركات العملاقة جهودها في مجال الطاقة منخفضة الكربون، التي كانت تُروّج سابقاً على أنها مستقبل القطاع.

أوقفت "بي بي" عدداً من مشروعات الطاقة المتجددة، وقلّصت طموحاتها في مجال الهيدروجين، وحوّلت إنفاقها من الطاقة منخفضة الكربون إلى أنشطة الاستكشاف والإنتاج. أما "شل"، فأعادت توجيه إنفاقها بعيداً عن مشاريع الطاقة منخفضة الكربون، وتكبّدت مؤخراً خسائر بقيمة 600 مليون دولار بعد إلغاء مشروع مصنع للوقود الحيوي في هولندا كانت قد بدأت بالفعل في بنائه. كذلك، أجّلت "توتال إنرجيز" بعض مشروعات الطاقة النظيفة ووضعت سقفاً لاستثماراتها في الطاقة منخفضة الكربون، مشيرة إلى ضغوط التكاليف والعوائد غير المؤكدة.

العودة إلى النفط والغاز

يُدافع المديرون التنفيذيون عن هذه الاستراتيجية باعتبارها نهجاً واقعياً. إذ لا تزال أرباح أنشطة الاستكشاف والإنتاج، أي إنتاج النفط والغاز، تموّل الغالبية الساحقة من أرباح القطاع، وتُحقق حالياً عوائد أعلى من استثمارات الطاقة منخفضة الكربون، التي تضرّرت من أسعار الفائدة المرتفعة وسياسات إدارة ترمب المناهضة للطاقة المتجددة. كما أن هؤلاء التنفيذيين يدركون جيداً المتاعب التي واجهتها "بي بي" مؤخراً نتيجة قرار رئيسها التنفيذي السابق برنارد لوني بخفض إنتاج النفط والغاز ضمن أهدافه المناخية.

قال باريت: "تقدم "بي بي" مثالاً واضحاً على تغير الرسالة". وأضاف: "لقد أدركت الشركة أنه إذا توقفت عن الاستثمار، فستبدأ الانخفاضات الطبيعية في الإنتاج، ولا أحد يريد أن يقع في ذلك الفخ مجدداً".

ومع ذلك، يتوقع المحللون أن تُبقي "بي بي" و"شل" و"توتال إنرجيز" على مستوى صافي الدين تحت السيطرة خلال الربع الجاري، مع بدء ظهور تأثير برامج خفض التكاليف الأحدث وإعادة التركيز على النفط والغاز.

أما بالنسبة للشركات الأميركية، فكل الأنظار تتجه نحو أهداف الإنتاج طويلة الأجل التي ستُعلنها "شيفرون" بعد إتمام استحواذها على شركة "هيس" بقيمة 53 مليار دولار في يوليو الماضي.

شكرًا.